Distr.: General
5 March 2003

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون
البند ٩٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/57/539)]

٥٧/٢٧٤ - دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قراراتها ٥٣/١٦٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٤/٢٣١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ٥٥/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٢٠٩ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[١]،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٣] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة تنفيذ جوهانسبرغ")[٤]، فضلا عن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة،

وإذ تسلم بالتحديات والفرص الناشئة عن العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء تهميش عدد كبير من البلدان النامية بعيدا عن فوائد العولمة، وحالة الضعف الإضافية لدى البلدان النامية التي تعمل على الاندماج داخل الاقتصاد العالمي، والاتساع العام للفجوة القائمة في الدخل والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك داخل البلدان،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

وإذ تسلم بأن العولمة والاعتماد المتبادل يتيحان فرصا جديدة من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال والتقدم التكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات، أمام نمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة حول العالم، وإذ تسلم أيضا بأن بعض البلدان قد أحرز تقدما في التكيف بنجاح مع ما يحدث من تغيرات وما برحت تستفيد من العولمة،

وإذ تسلم أيضا بأهمية تصدي جميع البلدان لتحديات العولمة من خلال سياسات ملائمة على الصعيد الوطني، لا سيما عن طريق اتباع سياسات اقتصادية كلية واجتماعية سليمة، وإذ تلاحظ الحاجة إلى تقديم دعم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، لا سيما لتحسين قدراتها المؤسسية والتنظيمية، وإذ تسلم بأنه ينبغي لجميع البلدان اتباع سياسات تفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتهيئة بيئة اقتصادية عالمية ملائمة،

وإذ تشدد على أن من شأن هذه السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية الوطنية إفراز نتائج أفضل في ظل دعم دولي وبيئة اقتصادية دولية تمكن من ذلك،

وإذ تؤكد الحاجة إلى معالجة الاختلالات والتباينات داخل الأنماط الدولية المالية والتجارية والتكنولوجية والاستثمارية التي تحدث أثرا سلبيا على آفاق التنمية أمام البلدان النامية، وذلك بغية تقليل تلك الآثار إلى أدنى حد،

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن عددا كبيرا من البلدان النامية لم يتمكن بعد من جني كامل ثمار نظام التبادل التجاري القائم المتعدد الأطراف، وإذ تؤكد أهمية تشجيع إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي بغرض تمكينها من الاستفادة بأكبر قدر من فرص التجارة الناشئة عن العولمة وتحرير الاقتصاد،

وإذ تشدد على أن عملية الإصلاح الرامية إلى تعزيز البنيان المالي الدولي والعمل على استقراره ينبغي أن تستند إلى مشاركة عريضة في ظل نهج حقيقي متعدد الأطراف، يضم جميع أعضاء المجتمع الدولي، لكفالة أن تمثل على الوجه الكافي شتى احتياجات ومصالح جميع البلدان،

وإذ تؤكد الحاجة الماسة إلى تخفيف حدة العواقب السلبية الناشئة عن العولمة والاعتماد المتبادل التي تتعرض لها جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا،

وإذ تكرر تأكيد أن الأمم المتحدة، بوصفها محفلا عالميا، تتمتع بوضع فريد يمكنها من تحقيق التعاون الدولي عن طريق التصدي لتحديات تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، لا سيما من خلال تشجيع تقاسم أكثر إنصافا لمنافع العولمة،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** أن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية وتشجيع الاتساق في السياسات المتعلقة بقضايا التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

(٥) A/57/287.

٣ - **تسلم** بأن العولمة لن تكون شاملة للجميع ومنصفة وتحدث بالتالي أثرا إيجابيا على التنمية، إلا عن طريق جهود واسعة النطاق ودؤوب على جميع الصعد، بما في ذلك اعتماد سياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والعالمي لتهيئة مستقبل مشترك قائم على الإنسانية المشتركة بكل تنوعها؛

٤ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى تحسين تقديم الدعم المتبادل عن طريق الوفاء بالالتزامات المتعهد بها، على النحو المتفق عليه، في جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[1]، بغرض تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، في سياق العولمة والاعتماد المتبادل؛

٥ - **تؤكد** أنه كيما تكون العولمة نافعة للجميع، لا بد من الاستثمار في الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والخدمات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج التعليم والصحة والتغذية والإيواء والضمان الاجتماعي التي توفر عناية خاصة بالأطفال والمسنين والتي تراعي الجانب الجنساني وتشمل بشكل كامل القطاع الريفي وجميع الفئات المحرومة والتي تكون حيوية بالنسبة إلى تمكين الأفراد، لا سيما الذين يعانون من الفقر، من التكيف بشكل أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة والاستفادة منها؛

٦ - **تؤكد أيضا** الحاجة الماسة إلى تعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مجال بناء القدرات داخل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات من قبيل الهياكل الأساسية المؤسسية، وتنمية الموارد البشرية، والتمويل العام، والتمويل العقاري، والتنظيم والإشراف الماليين، والتعليم الأساسي، والإدارة العامة، وسياسات الميزانيات الاجتماعية والجنسانية، والإنذار المبكر واتقاء الأزمات، وإدارة الديون؛

٧ - **تشدد** على الحاجة إلى أن تواصل منظومة الأمم المتحدة معالجة البعد الاجتماعي للعولمة وتشجع، في هذا الصدد، العمل الذي تقوم به منظمة العمل الدولية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة؛

٨ - **تسلم** بحق البلدان في أن تختار بشكل مستقل طرقها الذاتية في التنمية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛

٩ - **تكرر تأكيد** أن النجاح في بلوغ هدفي التنمية والقضاء على الفقر يتوقف على أمور منها، الحكم الرشيد داخل كل بلد وعلى الصعيد الدولي. وتمثل السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية الراسخة التي تستجيب لاحتياجات الشعب، وتحسين الهياكل الأساسية، الأساس للنمو الاقتصادي المطرد، والقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل. ويعد تحقيق الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية والالتزام بإقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف والخضوع للقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز، عنصران ضروريان بالمثل؛

١٠ - **تلاحظ** أنه تجري جهود دولية هامة بغرض إصلاح البنيان المالي الدولي، وتؤكد أنه ثمة حاجة لاستدامة تلك الجهود بقدر أكبر من الشفافية والمشاركة الفعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن أحد الأهداف الرئيسية للإصلاح هو تعزيز التمويل لأغراض التنمية والقضاء على الفقر، وتؤكد الالتزام المبين في الفقرة ٥٣ من توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[3] بإقامة قطاعات مالية داخلية سليمة تقدم إسهاما حيويا في الجهود الإنمائية الوطنية، بوصفها عنصرا هاما من عناصر بنيان مالي دولي داعم للتنمية؛

١١ - **تحيط علما** ببيان لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لا سيما الفقرة ١٠ منه، بشأن الحاجة إلى تحديد وسائل عملية ومبتكرة لزيادة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع المعايير على المستوى الدولي، وتشجع جميع المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة على اتخاذ تدابير حقيقية تحقيقا لهذه الغاية؛

١٢ - **ترحب** بالالتزام الصادر عن جميع البلدان بتشجيع إقامة نظم اقتصادية وطنية وعالمية تستند إلى مبادئ العدالة والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج، على النحو الوارد في توافق آراء مونتيري؛

١٣ - **تدعو** إلى النظر بشكل متكامل في قضايا التجارة والتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتنمية، وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد من جديد الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متسقة من جانب الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، جنبا إلى جنب، حسب الاقتضاء، مع إجراءات تتخذها الحكومات، لتشجيع التقاسم المنصف والواسع لفوائد العولمة، مع مراعاة جوانب الضعف والشواغل والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية؛

١٤ - **تعرب عن قلقها** إزاء اعتماد عدد من الإجراءات الانفرادية التي لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وتضر بصادرات جميع البلدان، لا سيما صادرات البلدان النامية، وتحدث أثرا جمّا على مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وعلى تحقيق البُعد الإنمائي في المفاوضات التجارية وزيادة تعزيزه؛

١٥ - **تشدد** على الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال جهود تعاونية قوية تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية المنصفة في إطار اقتصاد عالمي يعود بالخير على الناس كافة، وتدعو، في هذا السياق، البلدان المتقدمة النمو، لا سيما البلدان الصناعية الرئيسية، ذات الثقل البالغ في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي، أن تراعي، عند صياغة سياساتها الاقتصادية الكلية، ما تحدثه تلك السياسات من آثار على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية ملائمة للنمو والتنمية؛

١٦ - **تشدد أيضا** على الحاجة إلى تعزيز المسؤولية والمساءلة في أوساط الشركات، بما في ذلك من خلال الصياغة التامة والتنفيذ الفعال لاتفاقات وتدابير مشتركة بين الحكومات، ومبادرات دولية، وشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولوائح وطنية ملائمة، وإلى دعم التحسين المستمر في ممارسات الشركات داخل جميع البلدان؛

١٧ - **تشدد كذلك** على دور الأمم المتحدة في سد هوة التكنولوجيا الرقمية في سياق العولمة والعملية الإنمائية التي تقوم بها البلدان النامية، وفي تعزيز أوجه الاتساق والتآزر بين شتى المبادرات الإقليمية والدولية، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية؛

١٨ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على سد الهوة في التكنولوجيا الرقمية، وتهيئة فرص التكنولوجيا الرقمية، وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، من خلال نقل التكنولوجيا في ظل شروط يُتفق عليها بشكل متبادل وتقديم الدعم المالي والتقني، وعلى أن تدعم، في هذا السياق، مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات؛

١٩ - **تشجع** البلدان النامية على مواصلة اتباع سياسات إنمائية ملائمة بغرض تشجيع التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر، وتدعو، في هذا الصدد، المجتمع الدولي إلى اتباع استراتيجيات من شأنها دعم تلك السياسات من خلال جهود متواصلة ترمي إلى التصدي لمشاكل إمكانية الوصول إلى الأسواق، واستمرار الديون الخارجية، ونقل الموارد، والضعف المالي، وتدني معدلات التبادل التجاري؛

٢٠ - **تحث بقوة** المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية والملائمة، بما في ذلك دعم الإصلاح الهيكلي والمتعلق بالاقتصاد الكلي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، والبحث عن حل دائم لمشكلة الدين الخارجي، وإتاحة إمكانيات الوصول إلى الأسواق، وبناء القدرات، ونشر المعارف والتكنولوجيا، بقصد تحقيق التنمية المستدامة لكافة البلدان الأفريقية وكذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتشجيع مشاركتها في الاقتصاد العالمي؛

٢١ - **تؤكد** أهمية التسليم بالشواغل الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومعالجة تلك الشواغل لمساعدة تلك البلدان على الاستفادة من العولمة بما يؤدي إلى إدماجها بشكل تام في الاقتصاد العالمي؛

٢٢ - **تعيد تأكيد عزمها** على زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، عامة، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وبرامجها، وبالتالي تعزيز الفرص وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية للعولمة؛

٢٣ - **تشدد** على أهمية إدراك البعد الإقليمي في الجهود المبذولة من أجل تعزيز تدبير الشؤون الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال أمور من بينها تعزيز دور اللجان الإقليمية في تيسير تبادل التجارب وأفضل الممارسات، في إطار ولاية كل منها؛

٢٤ - **تدعو** المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من المساعدة التقنية والموارد المالية للبلدان النامية دعما لما تبذله من جهود في سبيل بناء القدرات المؤسسية؛

٢٥ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة تعزيز دعمها على المستوى القطري لأنشطة بناء القدرات في البلدان النامية وترسيخ تنسيق جهودها في هذا الصدد؛

٢٦ - **تدعو** جميع البلدان، فضلا عن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في إطار ولاية كل منها، إلى مواصلة تعزيز أوجه التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بوصفها شركاء ذوي أهمية في التنمية؛

٢٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن أثر تزايد الصلات والاعتماد المتبادل فيما بين التجارة والتمويل والمعرفة والتكنولوجيا والاستثمار على القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في سياق العولمة، مشفوعا بتوصيات باتخاذ ما يلزم من إجراءات؛

٢٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''.

الجلسة العامة ٧٨

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢